E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2003/WG.1/5
6 October 2003
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الاجتماع العربي للتقييم العشري للسنة الدولية للأسرة
بيروت، ٧-٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
13 -10- 2003
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

معالم الواقع ومقومات التطوير من منظور تنموي لبرامج الأسرة في دول مجلس التعاون الخليجي

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي، والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

برامج الاسرة فى اطار السياسات الاجتماعية العربية

اعداد

أ . د احمد عبد الرحمن حموده

ورقة عمل مقدمه الى

الاجتماع العربي للمراجعه العشريه للسنه الدوليه للأسره

بيروت 7-9 تشرين الاول / اكتوبر 2003

برامج الاسرة فى اطار السياسات الاجتماعية العربية *

أ.د احمد عبد الرحمن حموده

أولا – المفاهيم والملامح الرئيسية لبرامج الاسرة وتطورها فى المنطقة العربية

لم تحظ القضايا والسياسات **الإجتماعية** في الدول العربية وفي مقدمها قضايا الأسرة وسياساتها **وبرامجها** بالاهتمام والمكانة التي تستحقها على مستوى البحث والتحليل والتصميم والتقييم، وكذلك **لم تحظ** المفاهيم وأساليب القياس وآليات التنفيذ والمتابعة **بقدر كاف من التطوير** وذلك على النقيض تماماً من غيرها من القضايا والسياسات والبرامج الاقتصادية والمالية والسياسية. ولا يعزى ذلك لنقص في الخبراء والمؤسسات التعليمية والجامعات ومراكز البحوث العربية في المجالات الاجتماعية مقارنة بالمجالات الأخرى. ولكن مرد هذا الواقع غير المرضي للمعرفة بالقضايا الاجتماعية كماً ونوعاً، يعود لأسباب وعوامل متشابكة امتد تأثيرها على مدى عدة عقود بدون محاولات جادة للتطوير النظري والمنهجي والتطبيقي على المستويين القطري والاقليمي بما في ذلك تطوير القضايا المتعلقة بالمفاهيم وأساليب المقاربة والتحليل والقياس للقضايا والسياسات الاجتماعية من منظور ثقافي إسلامي عربي.

---

* قام الباحث باعداد هذه الورقة بالاعتماد والاقتباس بتصرف من دراسة أعدها للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي ، بعنوان " برامج ومشروعات رعاية الاسره : معالم الواقع ومقومات ومكونات التطوير من منظور تنموي " قدمها فى الملتقى العلمي والفني للمسؤولين والمخططين لبرامج ومشروعات رعاية الاسرة المنعقد فى الشارقة – دولة الامارات العربية المتحده 7-9 سبتمبر ايلول/2003 .

واكتفت المؤسسات العلمية والبحثية والحكومات، سواء بسواء، بمعالجة القضايا والسياسات الاجتماعية في إطار الرعاية وتقديم الخدمات الاجتماعية Social Welfare بمعناها التقليدي. فرؤية الدولة للموضوع الاجتماعي تمثلت في قيامها بدور الراعي للشأن والمسائل الاجتماعية بما فيها شؤون الأسرة ، وبدور المانح للخدمات الاجتماعية للأفراد والأسر وجميع فئات المجتمع من خلال الآلية البيروقراطية للدولة. وكذلك لم يتعد منظور المؤسسات العلمية والبحثية للشأن الاجتماعي ودوره فيه حدود الدور والمنظور والرؤية الحكومية. إذ اقتصرت إسهاماتها على التعليم النظري وإجراء البحوث في نطاق ضيق لا يتجاوز حدود الرعاية Welfare والخدمة والعمل الاجتماعي Social Work التي مثلت معظم الطلب الحكومي على المعرفة في المجال الاجتماعي.

وباستثناء بعض المحاولات الفردية المحدودة لمفكرين وباحثين في هذه الدولة العربية أو تلك وبعض ما أنتجته المؤسسات العلمية والبحثية من دراسات تتناول الموضوعات والقضايا الاجتماعية، فإنه لايوجد عرض من المعرفة العلمية الشاملة والتفصيلية للقضايا الاجتماعية ذات عمق وتميز في الرؤية والمنهجية بحيث تتضمن آليات التطبيق والتقييم والقياس، كما لم يبذل المخطط ومتخذ القرار اهتماماً بالاستفادة مما هو متوافر بهدف تطوير المعالجات للقضايا والسياسات الاجتماعية لتصبح أكثر شمولاً وتكاملاً وتفاعلاً مع الرؤى والسياسات العامة والقطاعية الاخرى بخاصة الاقتصادية والثقافية مما غيب المقاربة الواسعة غير التقليدية للموضوع الاجتماعي بالمنظور التنموي الاجتماعي الاقتصادي والثقافي المتكامل.

وقد أدى تناول الشأن الاجتماعي كقطاع خدمات ورعاية وفي معظم الاحيان بصورة مجزأة لمفردات وقضايا لاصلة بينها إلى غياب الترابط والتفاعل بينه وبين القطاعات الأخرى وبين مفردات القطاع ذاته في سياق التطور والاستراتيجية التنموية للمجتمعات العربية. فبات القطاع الاجتماعي وكأنه شبه منعزل، وملحق بغيره، وعلاقاته شبه منقطعة بالقضايا المجتمعية الكبرى كحقوق الإنسان والمواطنة والمشاركة المدنية الفردية والمنظمة في عملية الإنماء والبناء الوطني.

إن من أهم المحددات التي تحكم الدول في تحديد مفهومها للمكوّن أو للشأن الاجتماعي وسياساته هي الحاجة لتطوير واقعها وظروفها الثقافية ومستواها التنموي وتغييره إجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، ولتعكس فلسفة نظام الحكم ورؤيته لإدارة وتنظيم أوضاعه المجتمعية، فالتباين في مفهوم "ما هو اجتماعي" بين الدول كبير جداً، وفي كثير من الأحيان لا تعدو عملية تبني الدولة لمفهوم بعينه للشأن الاجتماعي بإطار وعلاقات تفاعلية ومفردات اجتماعية محددة، أن تكون مجرد مسألة انتقائية مبسطة، إذ ترى بعض الدول أن " الاجتماعي" هو كل ما هو غير اقتصادي، ويعتبر البعض الآخر أن الشأن الاجتماعي هو مسألة رعاية وتوفير خدمات وتلبية احتياجات أساسية للمواطنين بما في ذلك رعاية الأسرة والطفولة والشباب والمسنين والمرأة، والضمان والتأمينات الاجتماعية وتوفير التعليم والصحة والتشغيل وغيرها. في حين تتبنى دول أخرى مفهوماً أكثر شمولاً وذا دلالات تنموية يتمثل في التعامل مع المكون الاجتماعي على قدم المساواة مع المكون الاقتصادي في إطار التنمية الشاملة ولكل مكوّن منهما متغيراته ومفرداته المستقلة ولكن المرتبطة بعلاقات تفاعل وتكامل مع غيرها.

وهكذا تتعدد المفاهيم للموضوع الاجتماعي، الأمر الذي يجعل مهمة البحث والتحليل في هذا المجال وتفرعاته مهمة شاقة وانتقائية منهجية في الآن ذاته.

ولا شك في أن هذا التباين في المفهوم ينسحب على اختلاف في المنظور وأسلوب المقاربة والبرامج والسياسات الاجتماعية على مستوى القطاع بأكمله، وعلى مستوى المفردات وأجزاء القطاع أيضاً كالأسرة والطفولة والمرأة والأمن الاجتماعي والتشغيل والصحة والتعليم وغيرها.

وعلى أية حال فإن قضايا الأسرة ، رعايتها وتنظيمها وتكوينها وأنماطها والمشكلات التي تواجهها والسياسات والبرامج الخاصة بها.....الخ تقع في صلب القطاع أو الشأن الاجتماعي.

ولكي تستقيم دراسة القضايا العديدة والمتنوعة للأسرة لا بد من معالجتها ضمن السياق والإطار العام للشأن الاجتماعي، الذي يتميّز بالتغير عبر الزمن على صعيد المفهوم وأسلوب المقاربة ومنهج البحث وأدوات التنفيذ والمتابعة للبرامج والسياسات والذي يكتنفه كذلك حالة مزمنة من عدم الاتفاق حول مكوناته والمضامين والمجالات التي يضمها إطاره.

وعلى أية حال فإن السياسة/السياسات الاجتماعية بما فيها رعاية الأسرة في الدول العربية قد تأثرت بصورة مباشرة بالظروف التاريخية وبتطور الواقع الإجتماعي والإقتصادي للمنطقة .

فلقد شهدت المنطقة منذ منتصف القرن العشرين

وفي ظل شروط جيوبوليتيكية وتاريخية ومعطيات اقتصادية نشأت وتطورت دول المنطقة. وفي الإطار ذاته نمت هذه الدول وتبلورت فلسفتها في الحكم وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية وعلاقاتها الخارجية.

لقد توفرت للمنطقة وما تضمه من دول مستقله ناشئة، ومجتمعات قبلية (بدوية) وريفية، ذات مستوى حضري (مدني) وتنموي محدود، وقاعدة اقتصادية هشة، وبناء وتنظيم اجتماعي تقليدي، قيادات ذات انتماء وطني، وإرادة سياسية قوية، تنشد الاستقلال وتعزيزه ورعاية شؤون المواطن، شكلت الأساس والمنطلق لعمليات بناء وإنماء وتحديث على كافة الصعد، إلاّ أن هذه العمليات وبحكم الشروط والمعطيات المشار إليها أعلاه، قادت إلى تشكل نمط جديد من المجتمعات العربية، نمط يقترب من المجتمعات الحديثة من حيث البنية التحتية والعمران وأنماط الاستهلاك وغيرها من مظاهر الحياة العصرية ويتمسك في الآن ذاته على الصعيد الاجتماعي والثقافي بالقيم وأشكال العلاقات التقليدية، ولا تعدو التغيرات والإجراءات التنظيمية والتنفيذية الملحوظة على الصعيد الاجتماعي والثقافي أن تكون في معظمها تغيرات وإجراءات محدودة ولاحقة للسياسات الاقتصادية وعمليات التحديث للبنية التحتية وللنمط العمراني وللإدارة العامة، أي أنها لم تكن نتيجة لسياسات اجتماعية متكاملة ومتفاعلة ومتوازية في تنفيذها مع غيرها من السياسات العامة والقطاعية الأخرى.

وتؤكد دراسات عديدة أن العلاقات الاجتماعية والقيم السائدة في معظم الدول العربية ما زالت تعد إنعكاساً للماضي، وما زال أهالي هذه البلاد وبالرغم من موجات التغير التي يشهدها العالم، يتصفون في بعض جوانب حياتهم بالتقليدية والقبلية والعائلية والطائفية التي تفرض نفسها على الواقع الحديث بكل معطياته وتعقيداته، بل لا نبالغ إذا قلنا أن سياسات بعض الدول كدول مجلس التعاون الخليجي عملت على تعزيز بعض المفاهيم التقليدية بقصد أو بغير بقصد، مما جعل عملية التغيير في نمط الحياة الأسرية صعباً للغاية .

وإذ نتفق مع هذا التشخيص لواقع العلاقات الاجتماعية والقيم السائدة في دول مجلس التعاون الخليجي إلا أننا نختلف معه في اعتبار ذلك الواقع نتيجة لسياسات اجتماعية، فما قامت هذه الدول بتنفيذه سابقاً وما زالت تنفذه حالياً في المجال الاجتماعي مجرد برامج وأنشطة لا يمكن اعتبارها "سياسات" بالمفهوم العلمي للمصطلح. كما يجدر التنويه إلى أن أي سياسة وبحكم مفهومها ودلالات مضمونها وأهدافها لا يمكن إلاّ أن تكون أداة ووسيلة للتغيير والتعزيز المقصود، وبالتالي فإن تعزيز المفاهيم التقليدية المشار إليه أعلاه لا يمكن أن يكون **نتاجاً عفوياً أو عملية تطور طبيعي أو تلقائي**. ولقد أدى توافر الإرادة السياسية والتمويل المتاح من عوائد النفط فى دول مجلس التعاون الخليجي إلى طفرة تحديثية للبنية التحتية وإلى توسع عمراني هائل غيّر معالم المشهد اللاندسكيبي لمنطقة الخليج بحيث بات يخلو من القرى والحياة الريفية وتهيمن فيه المدينة بمظهرها العمراني ونمط حياتها الحديث المعروف، وإلى قيام مؤسسات ونظم إدارة متطورة في كافة المجالات الاقتصادية والتعليمية والصحية والخدمية وغيرها، وفي المقابل لم تتم عملية التغير على الصعيد الاجتماعي والثقافي بالسرعة ذاتها نظراً للطبيعة البطيئة المعروفة للتغير في السلوك الاجتماعي والثقافي. وذلك وفقاً لنظريات التغير الاجتماعي والثقافي التي يتبناها علماء الاجتماع بأن معدلات التغير المادية تسبق معدلات التغير في الجانب الثقافي، مما ينشأ معه فجوة ثقافية Cultural Lag تتمثل في الصراع بين القديم والجديد، والتمسك بالعادات والتقاليد وأنماط السلوك المحافظ، والتطلعات الجديدة المتحررة والتأثر بالأفكار والثقافات الأخرى .

فالدولة الخليجية والعربية بصفة عامه والساعية بعزم إلى التحديث بخاصة منذ عقد الستينات والسبعينيات وبعد الطفره النفطية ، باتت تقوم بدور الممول والمتعهد والراعي والكافل لجميع برامج البناء والتنمية والتحديث في كافة المجالات، ولكن بتفاوت نسبي من مجال لآخر في الوتيرة والتوقيت ومن حيث أولوية التنفيذ، وكذلك في حجم المخصصات المالية والإنفاق.

هذا التفاوت النسبي وطبيعة التغير من مجال لآخر أدى إلى التباين الواضح الذي نشاهده حالياً في درجة ومستوى التحديث على صعيد السياسات والتشريع والإدارة والبرمجة والأداء

التنفيذي في القطاع الاقتصادي من جهة والقطاع الاجتماعي من جهة أخرى وكذلك بين المجالات والقطاعات الأخرى المختلفة.

كما أن التباين ذاته نلاحظه بين درجة التحديث والتغير للمكونات المختلفة ضمن المجال أو القطاع الواحد فى اي دوله عربية ، ففي المجال الاجتماعي مثلاً نلاحظ معايشة وترافق في آن واحد بين "التقليدي" و "الحديث"، بين شيوع نمط الأسرة النووية ومظاهر الحياة الحضرية، واستخدام وسائل متطورة للاتصال والأجهزة التكنولوجية، والإدارة المتطورة لمؤسسات حديثة تعليمية وصحية واجتماعية مختلفة من جهة واستمرار التمسك بنمط السلوك الاجتماعي والثقافي التقليدي بخاصة ما يتعلق منها بوضع المرأة، والعلاقة بين الأجيال، وأسس التربية والتنشئة الاجتماعية، ودور الأسرة الممتدة التي ما زالت سائدة في المناطق الريفية والبدوية، وفي آليات التماسك والأمن الاجتماعي من جهة اخرى **وتنسحب هذا الظاهرة المتمثلة بالترافق بين التقليدي والحديث على** مسائل عديدة تتصل باللباس والمأكل والاختلاط بين الجنسين وغيرها من مظاهر السلوك الاجتماعي في مناسبات الأفراح والاتراح وأشكال التعامل الأخرى.

أن ملامح الأسرة التقليدية "أي الأسرة الممتدة" ما زالت مستمرة بالرغم من تحولها إلى عدة أسر نووية Nuclear Family تعيش في مساكن مستقلة، إذ أن علاقات أعضاء هذه الأسر الجديدة ما زالت تأخذ الشكل ذاته الذي تتميز به الأسرة الممتدة. فالتعاضد والمساندة والعلاقات الحميمة وصلة الرحم ما زالت صفات وقيم تتمسك بها وتمارسها الأسرة العربية حتى الوقت الحاضر **مما جعل** علاقات التكافل والتناصر والتراحم المستمدة من روح الإسلام **وتعاليمه ومن** القيم العربية الأصيلة التي تميز بها المجتمع العربي سابقا ، حاضرة في الزمن الحالي ولكن باتخاذها الشكل المؤسسي للعمل الخيري بدلاً من الشكل الفردي والشكل الذي يقوم على القرابة والجوار المكاني فتشكلت في المجتمعات العربية المختلفة الجمعيات الأهلية والدينية ذات النفع العام منذ بداية الخمسينات، وكان لها دورها وإسهامها البارز إلى جانب مؤسسات الدولة في التوعية وتقديم الخدمات والرعاية وفي مواجهة القضايا والتحديات المتغيرة التي واجهت الأسرة خلال العقود الخمسة الماضية.

ومما تقدم يمكن القول أن برامج رعاية الأسرة كما في المنطقة العربية لم يتم تصميمها والتعامل معها في إطار السياسة الاجتماعية بمنطلقاتها واستراتيجياتها ومرتكزاتها، المختلفة مما أفقد هذه البرامج بعدها الحيوي كجزء من إطار شامل متكامل لعملية البناء والتطوير في المجال الاجتماعي، هذا في الوقت الذي كانت فيه التغيرات البنيوية العامة في المجتمعات العربية نتيجة لعملية البناء والتحديث تفرض إيلاء القطاع الاجتماعي الاهتمام الأساسي نظراً لما تحدثه التحولات العامة والمتغيرات في هذا القطاع من انعكاسات عميقة على قضايا الأسرة والمجتمع، مما يتطلب استحداث منظور جديد في تناول قضايا الأسرة يضعها في صلب عمليات تصميم السياسات وصياغة الخطط والمشروعات في إطار تناول علمي موضوعي يأخذ بعين الاعتبار شتى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتجدر الاشارة الى ان الدول العربية قد أولت الأسرة اهتماماً ملحوظاً على مستوى تنفيذ برامج ومشاريع للنهوض بها ورعاية أفرادها، وعلى صعيد مشاركتها خلال العقد الماضي المجتمع الدولي الاحتفال سنوياً بذكرى السنة الدولية للأسرة، ولكن لا زالت البرامج والمشاريع بحاجة إلى تطوير وتأطير ضمن رؤية ومنظور نظري وسياسة اجتماعية محددة، وإلى توسيع دائرة تغطيتها والاستفادة منها، وكذلك إلى تقوية وتعزيز التنسيق والتفاعل بين الأطراف القائمة على هذه البرامج تخطيطاً وتنفيذا. أما بالنسبة لمعنى وفحوى الاحتفال بالسنة الدولية للأسرة فهو أمر لم يتم إدراكه إلا شكلياً. إذ بقي مجرد ذكرى سنوية يتم الاحتفال بها بصورة أو بأخرى، دون النظر في الأهداف المعلنة للسنة الدولية للأسرة عام 1994، ومراجعة ما تم إنجازه منها محلياً ووطنياً وإقليمياً كل عام. وتقييم آثار البرامج والمشاريع التي تم تنفيذها، وتحديث هذه البرامج وتوسيع مدى انتشارها، وتطوير مشاريع جديدة تستجيب للاحتياجات المتغيرة للأسرة.

ثانيا: مقومات تطوير برامج الأسرة العربية من المنظور التنموي والسياسة الاجتماعية

1- أن تستجيب برامج رعاية الأسرة لتباين المجتمعات العربية في إطار تشابهها.

بداية لا بد من الإدراك بأن كل مجتمع يمثل نمطاً بذاته وأنه مهما تشابه مع غيره من خلال تماثل أو تشابه أنماط السلوك، وطرائق التفكير وأسلوب الحياة بل وفي الظواهر والمشكلات الاجتماعية فإن هذا التشابه يجب ألا يخفي أو ينفي التغاير والاختلاف الذي يجعل لكل مجتمع شخصيته الخاصة.

إن أي دراسة أو تأمل للبرامج الاجتماعية في مجال الرعاية الأسرية في الدول العربية لا بد أن ينتهي إلى ملاحظة التشابه بين هذه البرامج، ويقوم هذا التشابه على أساس الافتراض بأن المجتمع العربي يمثل نسيجاً واحداً تتشابه ظواهره ومشكلاته، ومع أن هذا الافتراض لا يجانب الحقيقة إلا أنه لا يعكسها كاملة، ذلك أن المجتمعات العربية وإن كانت تتشابه في الكثير من الظروف والملامح إلا أن هناك تباينات عديدة بينها مما ينفي وحدة النسيج المجتمعي. ويفرض عدم تعميم البرامج وبالتالي عدم تخطيطها باعتبارها صالحة لمجتمعات عديدة متماثلة مع بعضها، بل يجب تكييف البرامج الاجتماعية ومنها ما هو في مجال الرعاية الأسرية لتلائم مجتمعاً بالذات له بعض مشكلاته التي تختلف عن مشكلات المجتمعات الأخرى المشابهة، لذلك لابد أن تصدر عملية تصميم البرامج عن رؤية قادرة على إدراك المتشابه، واستيعاب المتغاير والمختلف والاستجابة له من خلال برامج تمتاز بالجدة والأبتكار.

2- برامج رعاية الأسرة تبدأ من الإجابة على سؤال لأي واقع ولأي مجتمع تصمم هذه البرامج؟

لم تستطيع برامج رعاية الأسرة أن تتحسس المشكلات الجديدة التي أفرزتها المرحلة الجديدة من التطور الحضاري في العالم وضرورة أن تكون البرامج الموجهة للأسرة مصممة بهدف الحفاظ على النسق الأسري ببنيته وعلاقاته وقيمه وبالتالي تنقيته بهدف تعزيز الإيجابي منه كأن ينقى النسق الأسري من أي نظرة دونية للمرأة أو للطفل المعاق أو للشباب العاجز وتحصين هذا النسق ضد المؤثرات الخارجية التي تعصف به، فهناك ضرورة لتصميم برامج جديدة وتكييف القديم منها للاستجابة لحاجات جديدة مثل حماية الشباب من الإدمان، وتحصين الفتاة من الانحراف، ولكي يتحقق ذلك لا بد للبرامج الاجتماعية ومنها برامج الرعاية الأسرية أن تبدأ من تشخيص الواقع وتحليله للتمييز بين المتحرك والثابت للعمل على تثبيت أنماط من القيم والسلوك

الإيجابي المهدد بالتغير والتأثير على القيم ومظاهر السلوك الوافدة بهدف عدم تمكينها من الثبات والاستمرار، أي أن على البرامج أن تبدأ من الإجابة على السؤال لأي واقع اجتماعي نريد أن نصمم البرامج ولأي الحاجات يجب أن تستجيب البرامج؟

3- ضرورة أن تستجيب برامج رعاية الأسرة لعملية الحراك الإجتماعي

إن تدقيق النظر في برامج الرعاية الأسرية لا بد أن ينتهي إلى نتيجة واضحة وهي أن هذه البرامج لا تعكس مرحلة زمنية معينة أي أنها لا تعكس حاضر هذه المجتمعات واحتياجاتها المستجدة، فهي اليوم (أي البرامج) كما كانت قبل عقد من الزمن أو أكثر أي أنها جامدة غير قادرة على اللحاق بعملية الحراك الاجتماعي في المجتمعات العربية، بل تقوم على أساس فرضية لا نصيب لها من الصحة، وهي أن المجتمعات العربية ثابتة ساكنة تنتج ذات المشكلات وتولد ذات الاحتياجات عبر الزمن، بل وكأنها معزولة عما يجري في العالم وعما يعصف به من مشكلات وأحداث ويفترض في القائمين على تصميم البرامج القدرة على رؤية هذا التغير وذاك الحراك ومتابعة اتجاهاته ومساراته، والاستعانة باختصاصيين في العلوم الاجتماعية وفي حقل العمل الاجتماعي ممن يملكون الرؤية النافذة للآثار المترتبة على هذا التغير وكيفية توجيهه في المسارات المطلوبة والحد مما يمكن أن يترتب عليه من مشكلات، وهذا يعني أن تصميم برامج الرعاية الأسرية هو جهد مشترك يحتاج في حالات كثيرة إلى الاستعانة باختصاصيين في العلوم الاجتماعية والسلوكية والتربوية للعمل معاً في سبيل حماية المجتمعات والأسر بالذات مما يعصف بها من تغيرات.

4ـ يجب أن تتجاوز البرامج السمة النمطية المحصورة برعاية ذوي الحاجات الخاصة

يؤخذ على برامج الرعاية الأسرية في الدول العربية أنها برامج نمطية جامدة موضوعاتها الأساسية رعاية المعاقين، المسنين، مجهولي النسب، الأيتام، القصر وتقديم مساعدات تأمينية (ضمان اجتماعي، تقاعد، بدل إجازات) برامج تثقيفية وتدريبية وتعليمية (محو أمية، تثقيف صحي، تعليم خياطة، تعليم حياكة، إدارة مدارس، علاج طبيعي، مكافحة تدخين، تحفيظ قرآن) ومشروعات أسر منتجة.

وعلى الرغم من أهمية هذه الفئات وضرورة رعايتها إلا أن اهتمام برامج الرعاية الأسرية يجب ألا يكون محصوراً بهذه الفئات وتلك القضايا، بل يجب أن تستمد موضوعاتها

واهتماماتها من أي موضوع أو قضية تتصل بالأسرة أو بأحد أفرادها وأن تستجيب للمشكلات الاجتماعية التي يفرضها الواقع.

ومن المستبعد أن تكون هذه البرامج بمضامينها التقليدية، **وبتصميمها** غير المتقن قد أحدثت أي تغيير في حياة الأسرة خاصة في غياب عمليات التقييم لنتائج هذه البرامج على الأفراد الذين تعرضوا لنشاطاتها والأسر التي شاركت فيها.

إن الافتراض الأساسي الذي يكمن وراء هذا النوع من البرامج أن الأسرة التي تحتاج إلى برامج رعاية هي أسرة نمطية، إما تحتاج لرعاية أطفالها من ذوي الاحتياجات الخاصة أو إثبات حاجتها أو حاجة بعض أفرادها للدعم المادي، أو تدريب النساء فيها على القيام بأعمال تدر دخلاً، ومع واقعية هذه الاحتياجات إلا أنها بالتأكيد ليست الاحتياجات الوحيدة أو الأساسية، فالأسرة العربية مضطرة للتكييف مع متغيرات الحياة الجديدة وهذا يتطلب عملية توعوية تثقيفية في مجالات عديدة مثل التعامل مع الشباب ومشكلاتهم، تدريب المرأة على القيام بأدوار جديدة في مجتمع جديد، التثقيف الصحي بطبيعة الأمراض الجديدة التي تهدد الأفراد والمجتمعات وطرق الوقاية منها.

5- ضرورة ان تستجيب برامج رعاية الأسرة للتحولات الإقتصادية في الدولة والمجتمع

لا تعبر برامج الرعاية الأسرية عن التحولات الاقتصادية البارزة في الدول العربية فقد عرفت بعض هذه المجتمعات بأنها مجتمعات الوفرة، ولهذه المجتمعات ملامح اقتصادية وثقافية واجتماعية خاصة من حيث مستويات الحياة المتقدمة، وتجاوز تلبية الاحتياجات الأساسية إلى تلبية الاحتياجات المستجدة التي يولدها التقدم الاجتماعي بالإضافة إلى درجات من الانفتاح على الغرب والتعايش مع قيمة ومفاهيمه للحياة ولأدوار النساء والشباب في المجتمع، وتقبل التغير الاجتماعي ومحاولة توفير شروطه، كالمجتمعات الخليجية التى ما زالت بالمقارنة مع المجتمعات العربية تمثل مجتمعات الوفرة إلا أنها تعرضت لتغيرات اقتصادية عميقة نتيجة لعدم استقرار المنطقة وتوالي الحروب فيها وانخفاض أسعار النفط الأمر الذي أدى إلى تحولها إلى مجتمعات العسر النسبي، بمعنى أنها تعاني العسر بالمقارنة مع ظروفها الاقتصادية السابقة الأمر الذي لا بد أن ينعكس على البرامج الاجتماعية وبالذات برامج الرعاية الأسرية، إذ لم تعد الدول الخليجية شأنها شأن بقية الدول العربية غير النفطية قادرة على تلبية احتياجات الأفراد والأسرة بالصورة التي كانت عليها من قبل، ومن الثابت أن لدولة الوفرة منطلقاتها وأساليب عملها في ميدان الرعاية الاجتماعية والأسرية والتي تختلف عما هي عليه في دولة **العسر** أو دولة العوز بما يفرض أن تستجيب البرامج الاجتماعية لهذا الاختلاف. هذا بالإضافة إلى التباين في مستويات الحياة بين

الدول العربية فيما بينها بمعنى أن مجموعة دول الرفاه تتباين فيما بينها في مؤشراتها الدالة على مستويات الحياة فيها، ويفترض أن ينعكس هذا التباين على برامج الرعاية الأسرية في كل دولة من هذه الدول.

6- اتقان تصميم البرامج بإيضاح أدوار الجهات ذات العلاقة بأنشطتها

ويلاحظ على برامج رعاية الأسرة عدم الإتقان في تصميم البرامج، وهذا يشمل التداخل بين الأساليب والأهداف، والافتقار إلى وسائل وأساليب جديدة في التنفيذ، وعدم وضوح أدوار المؤسسات الرسمية والأهلية، ومجالات مشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وعدم تحديد أدوار الأفراد المستهدفين مما يعزز الافتراض بأن النظرة إليهم لا تخرج عن كونهم متلقين سلبيين لما يقدم إليهم، وأن عملية تصميم البرامج لا تخرج عن كونها عملية روتينية تفتقر إلى المنظور التنموي الجديد في تصميم البرامج، ويطرح واقع هذه البرامج الحاجة إلى تغيير مفهوم الرعاية الاجتماعية الذي ينحصر بعملية تقديم الخدمات لفئات تعاني من العجز أو تقديم المال لفئات تحتاجه ليصبح مفهوم الرعاية وإعداد الأسرة وأفرادها لتتكيف مع مجتمع متغير وتجنب ما يمكن أن ينتج عن عمليات التكييف هذه من مشكلات تهدد الأسرة نفسها. وبالتالي تحصينها ثقافياً واجتماعياً ومادياً لتقوم بأدوار جديدة تحفظ هوية المجتمع وتعزز منظومته القيمية بالحفاظ على القيم والمفاهيم والاتجاهات البناءة، والعمل لتغيير الاتجاهات السلبية وتفعيل أدوار أفراد الأسرة ، وتمكين الفئات المهمشة والعاجزة والسلبية لتضطلع بأدوار إيجابية مؤثرة في اتخاذ القرارات المتصلة بحياتها وأسرها ومجتمعاتها.

7ـ السياسات الإجتماعية إطار عام لبرامج رعاية الأسرة

لم تحظ السياسات الاجتماعية بمثل ما أصبحت تحظى به في السنوات الأخيرة من الأهمية والأولوية والمكانة في حياة المجتمعات النامية ومنها الدول العربية إذ لم تكن السياسات يوماً ضرورية وملحة كما هي في هذه المرحلة، إذ باتت هذه المجتمعات تتعرض لأزمات ومشكلات وتغيرات أساسية اجتماعية واقتصادية وسياسية ذات آثار سلبية على الانسان ونوعية الحياة فيها، وبالرغم من تفاوت مدى انتشار هذه الأزمات والتغيرات وحدتها من دولة لأخرى، إلا أن ذلك لا يقلل من ضرورة تبنى الدول المختلفة لسياسات واضحة الإطار والمفهوم والمضمون والأدوات والأهداف في المجال الاجتماعي، فغياب هذه السياسات أو تهميش دورها في العقود الماضية أدى إلى تفاقم مجموعة من المشكلات والعلل المزمنة في بعض المجتمعات كانتشار الفقر وتزايد حدته، وارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة، واستعصاء الاندماج الاجتماعي، وتهميش

فئات عديدة وقطاعات غير قليلة من السكان، وتصاعد في حده الصراع بين المجتمعات وداخل المجتمع الواحد، إضافة إلى ارتفاع معدلات الجريمة وانتشار المخدرات، وتضخم المديونية، وتراجع الإنتاجية وغيرها من العلل التي تعاني منها المجتمعات المختلفة بدرجات متفاوتة. وتؤكد دراسات عديدة أن للعولمة والخصخصة وإطلاق العنان لآليات السوق وغيرها من العوامل والمعالم الجديدة الدافعة والمهيمنة على المشهد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي العالمي دور أساسي في تفاقم هذه الأزمات والمشكلات، وغني عن القول أن الأسر وبخاصة الأشد فقراً، والفئات السكانية الأكثر هشاشة وتعرضاً (vulnerable) كالأطفال والمرأة وكبار السن والمعاقين وغيرهم، هم الأكثر تضرراً ومعاناة من هذا الواقع المفعم بالأزمات والمشكلات المذكورة.

وعلاوة على ذلك كان للتوسع الحضري والهجرة والتصنيع والتكنولوجيا تأثيرات كبيرة على تكوين الأسرة ووحدتها وقيمها الثقافية ونمط حياتها، كما كان للتطورات الهائلة في المعلومات وسرعة انتقالها، وسهولة الحصول عليها، تأثيرات ثقافية واجتماعية وسلوكية عميقة باعتبارها تأثيرات خارجية أو أجنبية أضحى بعضها يشكل تهديداً لا يستهان به للنسيج الثقافي والاجتماعي، وباتت الأسرة باعتبارها حجر الزاوية في المجتمع معرضة لتغيرات أساسية على صعيد حجمها وعلاقة أفرادها ببعضهم البعض ومع الغير، وعلى دورها في الإنتاج والتنمية، وكذلك على صعيد موقف أفرادها من القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية واتجاهاتهم حيال العادات والتقاليد والثوابت الحياتية المميزة للهوية الوطنية.

8- تصميم برامج رعاية الأسرة في إطار مواجهة التحديات المستجدة

لقد واجهت الدول العربية المشكلات والتحديات التي تتعرض لها بجهود وخطط إنمائية، ونفذت برامج ومشروعات في المجالات الاجتماعية بما في ذلك مجال رعاية الأسرة ، وحققت إنجازات يعتد بها في حالات كثيرة، كارتفاع مستويات الالتحاق بالتعليم، وتقدم الخدمات الصحية بحيث ارتفع معدل توقع الحياة في معظم هذه الدول إلى مستوى يقارب المستويات السائدة في الدول المتقدمة، وارتفاع معدلات مساهمة المرأة في قوة العمل والعملية الإنتاجية، وتزايد كبير في استخدام التكنولوجيا في العديد من الأعمال والمؤسسات والمرافق الحياتية الأخرى، وتوفير التأمينات والضمان الاجتماعي وتقديم المساعدات النقدية والإسكانية وغيرها من أشكال الرعاية وتلبية الاحتياجات الأساسية.

ولكن ما زال هناك الكثير من العمل والجهد المطلوب تحقيقه في مواجهة التحديات والمشكلات الاجتماعية والسكانية والثقافية والاقتصادية التي تتعرض لها الأسرة العربية حاضراً ومستقبلاً، فمن طبيعة هذه التحديات والمشكلات أنها متغيرة ومتجددة، وسياسة الرعاية المباشرة

وتلبية الاحتياجات الآنية للمواطنين استناداً إلى توافر الموارد حالياً لن تكون سياسة فعالة، أو حتى ممكنة على المدى المتوسط والبعيد، ما لم تأخذ بالاعتبار حق الأجيال القادمة في الموارد بالعمل على صيانة استدامتها، وهذا يعني ضرورة الأخذ بمفهوم الرعاية التنموي طويل المدى بدلاً من الرعاية المباشرة ذات المدى المنظور.

9- برامج رعاية الأسرة في إطار رؤية الأسرة ككيان منتج إقتصادياً

وإذا كانت الأسرة في معظم الدول العربية قد حظيت خلال العقود الأربعة الماضية، وخصوصاً في العقد الأخير منها، ببرامج ومشروعات تعبر عن اهتمام بها ورعاية لها بصفتها الوحدة الأساسية للبناء الاجتماعي، والإطار المؤسسي الأول الذي يمارس فيه الفرد عملية اندماجه في المجتمع، والمصدر الأول للمعرفة والتعلم والإعداد والتزويد بالدعم الاجتماعي والاقتصادي والنفسي والثقافي، وإذا كانت قد حظيت بتعزيز دورها في التفاعل والإسهام بتنمية الحياة الإنسانية سواء أكان ذلك في ضمان التنشئة وتوفير المأوى أو بالإعالة الاقتصادية، إلا أن ذلك الاهتمام وتلك الرعاية لم ترتقِ بعد بدور الأسرة لتكون كياناً فاعلاً ومنتجاً بدلاً من كونها مجرد متلق للدعم الاجتماعي المباشر، كما أن الأسرة العربية في المجتمعات المحلية لم تصل بعد إلى أن تكون الوحدة القاعدية لتنمية مجتمعها ومؤسسة هامة لتشغيل أفرادها بأجر أو بدون أجر، ولم تتمكن كذلك من صيانة دورها كحلقة وسطى لا غنى عنها بين الفرد ومؤسسات المجتمع المختلفة، وأن تكون بحق الإطار الأنسب لتأسيس علاقة الحوار والتفاعل الديموقراطي بين الأجيال وبين أفرادها على اختلاف خصائصهم.

10- تصميم برامج رعاة الأسرة في إطار مفهوم واسع للتنمية الإجتماعية وسياساتها

ومع إدراكنا بأنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للتنمية الاجتماعية، وأن أدبيات التنمية تحمل في جنباتها العديد من هذه التعاريف، فلا يضير ولا يجانب الصواب إن اعتبرناها عملية تضم جميع الجهود والأعمال لوضع الأسس والمرتكزات، وتصميم السياسات وإعداد الخطط والبرامج والمشروعات في المجالات الاجتماعية المختلفة بما فيها الأسرة ، بهدف إقامة مجتمع قوامه أفراد واعين لحقوقهم وواجباتهم ومتمسكين بانتمائهم الوطني والحضاري، ومتآلفين معاً ضمن **وحدة** وطنية متماسكة تسخر طاقاتها لتحقيق المصالح العامة والرفاه الفردي والمجتمعي، مجتمع من المنتجين المساهمين في الجهد الإنمائي الوطني وفي مواجهة التحديات والمشكلات الحاضرة وتجاوزها نحو مستقبل أفضل، مجتمع قادر على حشد جميع قواه وإطلاق طاقاته ليكون متميزاً ومتجدداً ومواكباً للعصر، وقادراً على منافسة الآخرين في رحاب العالم الجديد الذي بات

منفتحاً ومتصلاً مع بعضه البعض، مجتمع **تتقلص فيه** المشكلات الفردية والجماعية وتتوزع فيه الفرص والخدمات والخيارات بالعدل بين الأفراد والفئات الاجتماعية والمجتمعات المحلية سواء بسواء. فإذا كانت التنمية الاجتماعية هي المقصد والهدف النهائي فإنها لا تتحقق بدون توفر سياسات مصممة مسبقاً وفقاً لرؤية وأهداف محددة، ومنظور شمولي واضح المعالم تترجم إلى برامج ومشروعات يتم تنفيذها بأدوات ووسائل وموارد ملائمة كماً ونوعاً، والسياسية الاجتماعية (كما نراها) عبارة عن مجموعة القوانين والتشريعات والتدابير المباشرة وغير المباشرة والتدخلات والإجراءات والتوجهات الصادرة عن الحكومة ومؤسساتها المختصة، والتي تهدف إلى تنظيم وتطوير الواقع الاجتماعي وتحقيق إنجازات تنموية محددة تمس الفرد والأسرة والمجتمع بأكمله في المجالات الاجتماعية المتداخلة **كالتعليم** والصحة والأسرة والمأوى والتشغيل وغيرها من المجالات ذات الصلة بالاحتياجات الأساسية للفرد وتوسيع خياراته وتطوير قدراته وتعظيم مشاركته وتحسن نوعية حياته. ولكي تكون برامج ومشروعات الأسرة فعالة وذات جدوى وتأثير حقيقي في حياة الأسر وأفرادها يجب أن يتم تصميمها أي تحديد أهدافها والفئات التي تستهدفها ومواقع تنفيذها ومضمونها وأنشطتها.. الخ، انطلاقاً واشتقاقاً من سياسة أسرية واضحة المعالم والمضمون ومعبرة عن مفهوم للتنمية الأسرية و/أو منظور تنموي للأسرة وهذه السياسة الأسرية تمثل مكوناً أو فرعاً من مجموعة سياسات لفروع متكاملة للتعليم والصحة والتشغيل والإسكان وغيرها من المجالات وتشكل مجتمعة السياسة الاجتماعية الوطنية، أي مجموع السياسات الاجتماعية القطاعية كما يحلو للبعض أن يدعوها وكذلك الحال بالنسبة للتنمية الأسرية، فهي تمثل أحد مكونات التنمية الاجتماعية على المستوى الوطني، والتي تشمل تنمية التعليم وتطويره، والتنمية الصحية، والتنمية للقطاعات أو المجالات الاجتماعية الأخرى. واستكمالاً للمنطق ذاته فإن كلاً من السياسات الاجتماعية والتنمية الاجتماعية تشكل مكوناً وجزءاً عضوياً من منظومه مكونات التنمية الشاملة وسياساتها للمجالات المختلفة الاقتصادية والسياسية والثقافية .. الخ.

11- برامج رعاية الأسرة في إطار الإتساق والتكامل بين مكونات منظومة التنمية الوطنية الشاملة

إن مسألة الاتساق والتناغم synchronization والتكامل Complementarily بين السياسات القطاعية وكذلك بين البرامج والمشروعات، وعدم تعارضها مع **بعضها** البعض مسألة مركزية بالنسبة للفاعلية والكفاءة والجدوى من حيث الكلفة والعائد. وغني عن القول ضرورة التأكيد على أن تصب مخرجات البرامج والمشروعات في المجرى الواحد للقطاع المعين (التعليم

أو الصحة أو الأسرة أو التشغيل....الخ) والذي يتفاعل بصورة اندماجية "تكاملية في التيار العام للتنمية القطاعية الاجتماعية وسياساتها". وهكذا بالنسبة لسائر مكونات منظومة التنمية الوطنية الشاملة كما هو مبين في الشكل التوضيحي التالي.

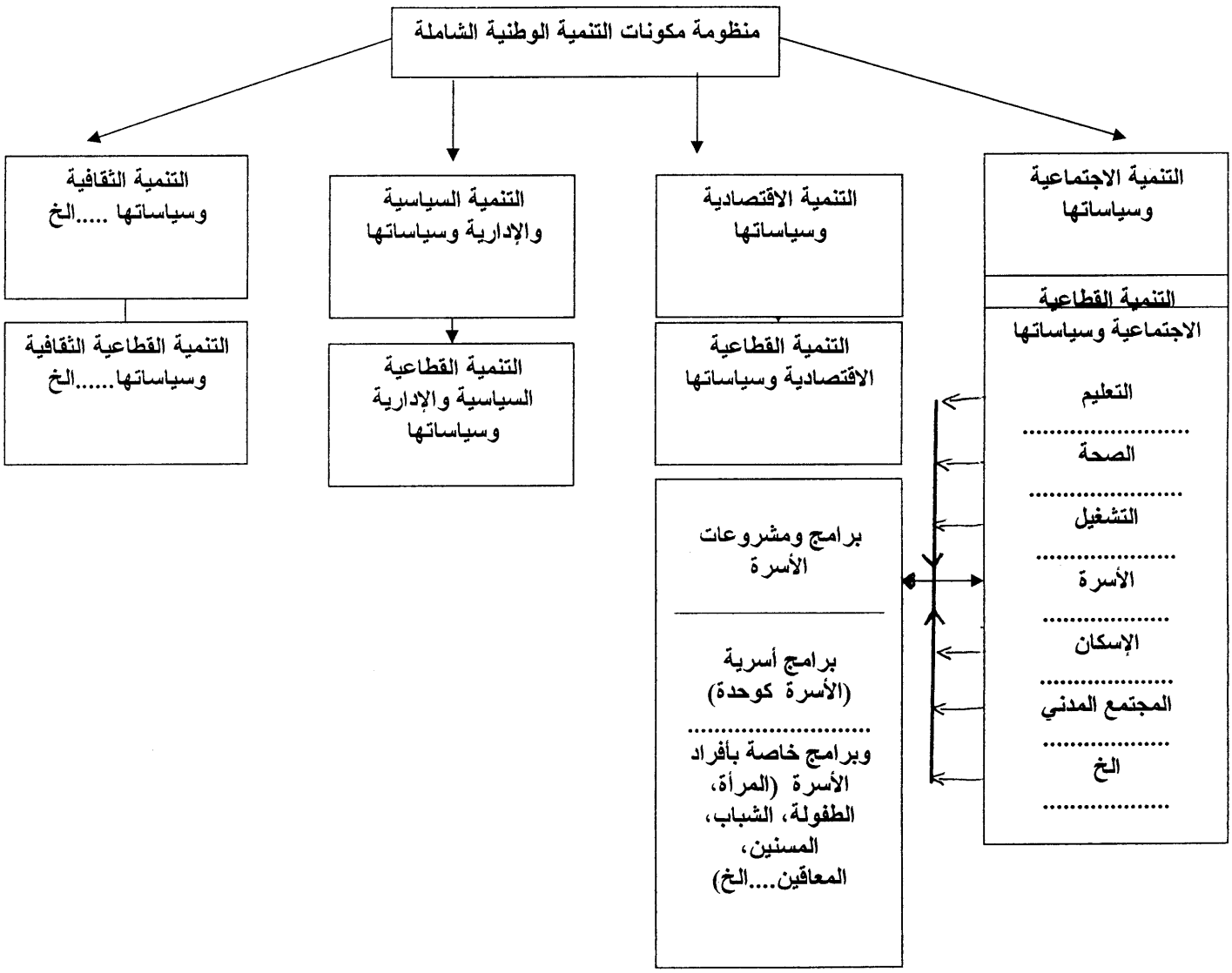

وتجدر الإشارة إلى أن برامج ومشروعات الأسرة تتضمن بالضرورة عناصر تعليمية وصحية وتشغيلية إنتاجية وإسكانية وغيرها، وتشكل جزءاً أساسياً من مضمون تلك البرامج والمشروعات، وبالتالي فإنها تعتبر عناصر ومكونات للتنمية الأسرية وسياساتها (أي تنمية قطاع الأسرة وسياساته) ولا يصح الخلط بينها وبين برامج ومشروعات تنمية قطاع التعليم أو الصحة أو التشغيل.... الخ وسياساتها. وذلك لا ينفي مسألة التنسيق والتعاون بهدف ضمان التكامل والاتساق على المستوى التنفيذي بين الجهات أو الأطراف (الوزارات، الدوائر، الهيئات،.....الخ) المسؤولة عن القطاعات الاجتماعية المختلفة.

12- صياغة الرؤى والسياسات هي محصلة جهد وطني في إطار الترابط والتفاعل بين القطاعات ذات العلاقة

إن تحديد وصياغة المفاهيم والسياسات والأسس والرؤى للتنمية الوطنية الشاملة وسياساتها أو للتنمية الاجتماعية أو الاقتصادية أو غيرها، هي حصيلة جهد وطني وليست مهمة وزارة أو مؤسسة تنفيذية بعينها، وهي بطبيعتها عملية تتم على المستوى الموضوعي Thematic وبدون تقيد بالبناء المؤسسي التنفيذي. وبالتالي لا يعني تولي وزارة أو مؤسسة مسؤولية تنفيذ السياسات والبرامج في قطاع اجتماعي معين أن يكون إحتكاراً لها على المستوى الموضوعي Thematic لمكونات وعناصر ذلك القطاع بخاصة تلك العناصر التي تتأثر وتؤثر في مضمون برامج ومشروعات القطاعات الأخرى.

ولعل هذا التشابك على المستوى الموضوعي وفي الآن ذاته الميل إلى الاستقلال وتحديد المسؤولية على المستوى التنفيذي، يجعل مسألة التنسيق والتكامل مسألة حساسة وعلى قدر كبير من الأهمية في مسيرة التنمية وكفاءة الأداء والاستخدام الأفضل للموارد المتاحة. وإذا كانت التجزئة والفصل بين القطاعات الاجتماعية على المستوى التنفيذي أمراً مبرراً من الناحية الإدارية والبنائية المؤسسية، إلا أن ذلك ليس له ما يبرره على المستوى الموضوعي. بل كان لفصل القطاعات وغياب التنسيق الحقيقي بينها على المستوى الموضوعي آثاراً سلبية تعاني منها المؤسسات المعنية بالشأن الاجتماعي في واقعها الحالي. فكما أشرنا سابقاً فإن التعامل مع القطاع الاجتماعي على انه قطاع خدمات ورعاية، وشبه منعزل موضوعياً عن القطاعات التنموية الأخرى، وأن مكوناته الفرعية يعوزها الترابط والتفاعل على المستوى الموضوعي، قد أدى إلى انه – أي القطاع الاجتماعي – بات شبه معزول وملحق بغيره من القطاعات، وإلى أن تكون

علاقاته شبه **منقطعة** بالقضايا المجتمعية الكبرى كحقوق الإنسان والمواطنة والمشاركة المدنية والتنظيمات غير الحكومية في عملية الإنماء والبناء الوطني.

13- لم تعد الدول في ظل المتغيرات الدولية قادرة على القيام بدورها الرعائي الكامل لجميع مواطنيها

أما على صعيد البرامج والمشروعات الأسرية فتطويرها بات أمراً واجباً، وعملية ضرورية في ظل الظروف والتغيرات الضخمة التي باتت تسود العالم خلال العقدين الأخيرين كالعولمة والخصخصة والطفرة التكنولوجية والمعلوماتية الهائلة، وتراجع قدرة معظم الدول على تقديم المنح والمساعدات الاجتماعية نتيجة لتقلص إيراداتها وتراجع معدلات النمو الاقتصادي فيها مما أحدث آثاراً سلبية كبيرة اجتماعية واقتصادية وثقافية وبنيوية ووظيفية مباشرة وغير مباشرة على الأسرة وأفرادها.

ويبدو أن الأمكانات المادية المتاحة لكثير من الدول بما فيها الدول العربية لم تعد تسمح للدولة المعينة بالاستمرار بالقيام بالدور الرعائي بمفهوم التكفل والمسؤولية الكاملة عن توفير احتياجات السكان في صورة منح اجتماعية يتلقونها بدون أدنى تفاعل أو مشاركة. فهذا المنهج أو الصيغة لسياسة علاقة الدولة بالأسرة والفرد في المجال الاجتماعي، قد أملتها ظروف ومعطيات مرحلة معينة من تاريخ تطور الدولة والمجتمع، حينما توافرت الموارد، وأنشئت مؤسسات الدولة لتحل كبديل للعمل الخيري الأهلي ولتحقيق التكافل الاجتماعي في زمن تميز بسيادة الأسرة الممتدة والقبيلة وقيم المجتمع الريفي. ومع تغير تلك الظروف والمعطيات برزت مشكلات اجتماعية عديدة جديدة أهمها على سبيل المثال لا الحصر، تراجع دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية وتزايد الاتكالية على المؤسسات الاجتماعية في التربية، وتلبية الاحتياجات من الخدمات والرعاية والتكوين المادي والاجتماعي للفرد، وارتفعت معدلات الطلاق والعنف والبطالة والانحرافات الاجتماعية، واهتز الاستقرار الأسري، وتعقدت قضية تكوين الأسر بظهور قيم ومظاهر سلوكية جديدة كغلاء المهور والمغالاة في المظاهر المتصلة بالزواج، وارتفاع نسبة غير المتزوجات، وتأخر سن الزواج، وزيادة أعباء المرأة نتيجة لتعدد أدوارها وغير ذلك من ظواهر ومشكلات.

14- إشراك الأسرة وتمكينها للقيام بوظائفها نحو أفرادها ومجتمعها

ومن أجل مواجهة هذا الواقع الجديد بدأت تتصاعد الدعوة إلى إعادة الاعتبار للأسرة وتمكينها من القيام بوظائفها بكفاية وإقتدار نحو **أفرادها** وتجاه المجتمع كذلك. وأصبحت المنظمات الدولية والإقليمية وفي مقدمها الأمم المتحدة ووكالاتها ولجانها الاجتماعية والاقتصادية تؤكد على أهمية تبني الدول لمنهج "التمكين Empowerment" و"الشراكة Partnership " في برامج ومشروعات الأسرة وكذلك في سياسة وأسلوب تعاملها مع الأفراد والهيئات المدنية والجمعيات الأهلية.

وتهدف عملية التمكين إلى استحداث برامج ومشروعات لدعم الأسرة في قيامها بدورها التربوي والاجتماعي والاقتصادي، ومساندتها لتكون واحة من الأمن والاستقرار لأفرادها وإطاراً يتفاعلون فيه بديموقراطية وعلاقات سوية يسودها الاحترام المتبادل والمحبة والرحمة والتعاون. ولكي تكون مؤسسة فاعلة في التنمية الوطنية وتحقيق التماسك الاجتماعي.

15- الحاجة لوضع قاعدة شاملة للمعلومات عن واقع الأسرة العربية بالإستناد إلى الدراسات والمسوحات

ولكي يتحقق ذلك، لا بد من توافر قاعدة شاملة من المعلومات والبيانات التفصيلية عن واقع الأسرة في الدولة المعينة، وإجراء تقييم معمق لأوضاعها المعيشية ولخصائصها ولطبيعة العلاقات السائدة بين أعضائها وغيرها من القضايا والتحديات والمشكلات التي تواجهها. فكما نعلم جميعاً أن المعلومات المتاحة عن الأسرة في معظم دولنا محدودة جداً، وبالتالي فإن معالم صورتها وإحتياجاتها ومشكلاتها غير محددة. ولا شك في أن إستكمال هذا النقص بمسوحات متخصصة ودراسات جادة سيؤدي إلى اختيار وإعداد أفضل البرامج والسياسات في هذا المجال. والتي من المؤكد أن تكون أكثر وضوحاً وتركيزاً وأعلى في جدواها وأقل في تكلفتها، وأكثر يسراً على مستوى التنفيذ وتقييم النتائج. وإضافة إلى ذلك فإن توافر المعلومات بصورة منظمة ومدروسة يساعد في إغناء أنشطة التوعية للأفراد، وفي تعزيز دور الأسرة الحيوي في التنمية المستدامة وبأن تكون السياسات والبرامج الإنمائية العامة والقطاعية حساسة تجاهها فتأخذ مؤشراتها بالاعتبار وتكون نتائجها مؤاتية للأسرة وأعضائها.

وإنطلاقاً من هذه القاعدة من المعلومات والتقييم الشامل لأوضاع الأسرة وواقعها تتحدد إحتياجاتها الأساسية الاقتصادية بمعنى الدخل الكافي لحياة كريمة مستقرة، والمأوى الملائم، والتعليم والصحة والترفيه والثقافة والعمل وغيرها من الاحتياجات والمسائل ذات الصلة بنوعية الحياة، والتي من المعلوم أنها تختلف من بيئة لأخرى، وفي الآن ذاته تحدد قدرة وإمكانيات الأسرة على تلبية هذه الاحتياجات. وفي ضوء ذلك يتم تصميم البرامج والمشروعات من حيث

نوعها وموقعها الجغرافي والفئة التي تستهدفها وأنشطتها وغيرها من عناصر لتصميم المشاريع المعروفة.

16- الشراكة بين أطراف التنشئة الاجتماعية والتنمية الاسرية ضرورة تعبر عن المسؤولية المجتمعية

ويجدر التأكيد على أن مسألة الشراكة الحقيقية والفعّالة بين جميع الأطراف الفاعلة من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمستفيدين من المشروعات تقع في صلب مقومات عملية "التمكين" ومكوناتها. وتبدأ هذه الشركة **من تصميم وتطوير** المشاريع وتنفيذها، والمشاركة في اتخاذ القرار، وتقييم النتائج والمخرجات، وانتهاء بالمحافظة على استمرارها وإستدامتها. وبذلك تكون المسؤولية في البرامج والمشروعات الأسرية مسؤولية مجتمعية، تكون الأسرة وأعضاؤها من المستفيدين، والمجتمع المحلي، شركاء وليس مجرد متلقين للخدمات التي تقدمها تلك البرامج.

ومن البرامج والمشروعات الهامة لتمكين الأسرة ، تلك التي تركز على التثقيف والتوعية للأفراد والمؤسسات والمسؤولين التنفيذين وصنّاع القرار والمجالس التشريعية وغيرهم، بقضايا الأسرة وتطورها والتغيرات والتحديات التي تتعرض لها، وتمس بنيتها والعلاقات بين أفرادها ووظيفتها، بخاصة تلك الناجمة عن العولمة والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والثقافية المرافقة لها.

ومن البرامج والمشروعات كذلك تنمية وتطوير القدرات الفردية بشكل يعوّض الضعف في التنشئة الاجتماعية مما يعزز المهارات الفردية في التفاعل بين أفراد الأسرة الواحدة ويسهم في تجسير الفجوة بين الأجيال. فالتدخل على هذا الصعيد مرتبط إلى حد كبير ببناء الأسرة وتدعيمه لتمكينها من التكيف مع التغيرات والظروف المتغيرة المحيطة بها. ولكي يكون ذلك ممكناً يجب أن تنسق الجهود المبذولة في هذا المجال للتعرف على اتجاهات التغير وأسلوب التعامل معها، والمحافظة في الوقت نفسه على الموروث الوطني والهوية الثقافية. ولعل من أهم القضايا التي تقع في إطار هذا النوع من البرامج مسألة تفاهم الأجيال وتفاعلها إيجابياً، ومسألة علاقة الذكور بالإناث في الأسرة ، وقضية تقاسم الأدوار في إدارة شؤون الأسرة وغيرها.

17- الحاجة لوجود أجهزة إشرافية وأخرى تنفيذية لتطوير برامج رعاية الأسرة

وفي السياق ذاته لا بد من الإشارة إلى برامج تطوير القدرات للمؤسسات والأفراد المعنيين بقضايا الأسرة وبالعمل في المشاريع المتعلقة بها. وذلك بهدف رفع مستوى الأداء وتنفيذ الأنشطة وتعظيم العائد والاستفادة من تلك الأنشطة.

وهناك مشروعات تدريب أفراد الأسرة وتطوير مهاراتهم المهنية وتنويعها، وهي مشروعات مهمة لوقاية الأفراد من الآثار السلبية على صعيد العمل والدخل الناجمة عن التغيرات المفاجئة.

ويقع في صلب عملية التمكين للأسر تلك البرامج والمشروعات الموجهة للعمل مع الأسر الفقيرة وذات الدخل المحدود، وذلك لتطوير أنشطة تساعدها في تحسين الدخل وشروط معيشتها بالاعتماد على قدراتها وإمكاناتها الذاتية المتاحة.

وكذلك تطوير آليات مؤسسية اجتماعية للعناية بكبار السن وغيرهم من الفئات الخاصة كالمعاقين (ذوي الاحتياجات الخاصة) والأيتام، والأشخاص المحرومين من الحياة الأسرية Family –Less وغيرهم؛ مؤسسات تحظى بقبول المستفيدين منها، وأكثر حداثة في المفهوم والمضمون من المؤسسات الايوائية القائمة حالياً التي لا تلبي احتياجات الملتحقين بها بالصورة والشكل والمضمون الذي توفره الأسرة ، كما أن مسألة مشاركة المنتفعين من هذه المؤسسات والمجتمع المحلي في تطوير المؤسسات المذكورة وتسييرها وتقييمها وفي وضع الحلول للمشكلات والعقبات التي تواجهها، تعتبر مسألة أساسية في تمكين هذه المؤسسات وإستدامتها وتحقيق أهدافها.

ويتطلب ذلك كله إعداد أجهزة اشرافية وأخرى تنفيذية بكوادر متخصصة مؤهلة للعمل في هذا النوع من البرامج من جهة بالاضافة إلى دورها في حث وتحفيز الجهات ذات العلاقة في المجتمع المحلي والمجتمع بوجه عام للمشاركة في هذه البرامج كتعبير عن المسؤولية الجماعية التي تحملها المجتمع ومؤسساته في المشاركة في برامج رعاية الأسرة وتطويرها.

UNESCWA LIBRARY
20005480